



## Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



### The contribution of intra-Arab trade to achieving Arab economic integration

**Bakr Hameed Jassoom\*, Mustafa Ismael khaleel, Othman Abdul Latif Jasim**

College of Management and Economics/Tikrit University

#### **Keywords:**

Intra-Arab trade, economic integration,  
the reality of intra-Arab trade.

#### **ARTICLE INFO**

##### **Article history:**

|                          |              |
|--------------------------|--------------|
| Received                 | 18 Nov. 2025 |
| Received in revised form | 17 Mar. 2026 |
| Accepted                 | 17 Mar. 2026 |
| Available online         | 30 Jun. 2026 |

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER  
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



#### **\*Corresponding author:**

**Bakr Hameed Jassoom**

College of Management and  
Economics/Tikrit University



**Abstract:** Developing intra-Arab trade is a key objective of most Arab economic integration programs and plans. This is driven by these countries' efforts to strengthen their position in a global economic system increasingly dominated by regional blocs and economic organizations. These entities strive to meet the needs and interests of their people, despite cultural differences. The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) represents a practical application of the gradual liberalization of trade among Arab countries, in accordance with the principles and rules of the World Trade Organization (WTO). This is achieved by leveraging the grace periods granted by the WTO to developing countries as they integrate into the global economy. This has created a favorable environment for facilitating a transition towards broader trade liberalization within an Arab integration framework. This research aims to examine the current state of intra-Arab trade and its role in achieving economic integration among Arab countries. It also explores the progress of economic integration in the Arab region and the efforts undertaken to achieve it. The research concludes that intra-Arab trade has witnessed a significant increase in its growth rate over the past two years. This growth is attributed to the implementation of a system of full customs exemption on Arab goods traded within GAFTA, as well as the inclusion of [unspecified entities/entities]. The detailed rules of origin for the agreed list of goods came into effect after the Economic Council issued its decision, which exceeded 90% of the total detailed rules of origin in the previous decision.

## مساهمة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

عثمان عبداللطيف جاسم

مصطفى إسماعيل خليل

بكر حميد جاسم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

### المستخلص

تعد تنمية التجارة البينية بين البلدان العربية أحد الأهداف الرئيسية التي تعمل على تحقيقها معظم برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي، وذلك في إطار سعي هذه البلدان إلى تعزيز مكانتها في نظام اقتصادي عالمي تتزايد فيه التكتلات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية، التي تعمل على توفير متطلبات شعوبها ومصالحها على الرغم من الفوارق الثقافية مع بعضها البعض، إذ تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تطبيقاً عملياً لنهج التحرر التدريجي للتجارة بين البلدان العربية بما ينسجم مع مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال الاستفادة من فترات السماح التي تمنحها المنظمة للبلدان النامية في سياق عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى إلى تهيئة المناخ المناسب لتسهيل الانتقال نحو انفتاح تجاري واسع ضمن إطار تكاملي عربي، هدف البحث التعرف على واقع تطور التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي للبلدان العربية، فضلاً عن التعرف على مسيرة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية والمسااعي المبذولة لتحقيقه، توصل البحث إلى أن التجارة العربية البينية حققت تطوراً ملحوظاً في معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية للعامين الأخيرين وذلك نتيجة للعمل بنظام الإعفاء الجمركي الكامل على السلع العربية المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلاً عن دخول قاعدة المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها حيز التنفيذ بعد أن أصدر المجلس الاقتصادي قراره والتي تجاوزت 90% من إجمالي قواعد المنشأ التفصيلية في القرار السابق.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة العربية البينية، التكامل الاقتصادي، واقع التجارة العربية البينية.

### المقدمة

تعد التجارة العربية البينية من أبرز الركائز لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال دورها المحوري في تعزيز الترابط الاقتصادي بين البلدان العربية وتقوية روابط الاعتماد المتبادل بينها، وفي طور التحول المتسارع الذي يشهده الاقتصاد العالمي وازدياد نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تبرز أهمية تنمية التجارة العربية البينية خياراً استراتيجياً يهدف إلى توسيع الأسواق العربية واستخدام الموارد بشكل كفوء من أجل تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، والذي بدوره يعزز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية.

وتتمثل مساهمة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في قدرتها على تعميق العلاقات الإنتاجية والتجارية بين البلدان العربية، وكذلك تشجيع التخصص الاقتصادي حسب الميزة النسبية وتحفيز الاستثمارات المشتركة الذي من شأنه يؤدي إلى الانتقال من مرحلة التعاون التجاري المحدد إلى مستوى أكثر تقدم من التكامل الاقتصادي، مثل إقامة منطقة التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وصولاً إلى إنشاء سوق عربية مشتركة، فضلاً عن أن زيادة حجم التجارة البينية يساهم في تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية مما يدعم انسجام الهياكل الاقتصادية العربية، ويتحقق دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي عن طريق حزمة من الإجراءات من أهمها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتسهيل الإجراءات التجارية

فضلاً عن توحيد المواصفات والمعايير الفنية وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وتحسين نظم المدفوعات والتسويات المالية بين البلدان العربية، كما تعمل الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة ومنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دور مهم في تنشيط التجارة البينية وزيادة كفاءتها إضافة إلى دعم التنوع في الهياكل الإنتاجية والحد من التشابه السلعي بين الاقتصادات العربية.

**أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في أن التجارة العربية البينية تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تحسين وزيادة كفاءة اقتصادات البلدان العربية من خلال استغلال مواردها الاقتصادية استغلالاً أمثلاً ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في زمن يعج فيه العالم بتكتلات اقتصادية كبيرة.

**مشكلة البحث:** تتجلى مشكلة البحث بعدم وجود التنوع النسبي في اقتصاديات البلدان العربية، الأمر الذي جعل هذه البلدان تواجه مشكلة في تلبية الطلب المحلي المتسارع على السلع والخدمات، لذلك زادت حاجتها إلى الاعتماد على التجارة الخارجية لسد هذه الحاجة فضلاً عن دورها في النمو والتطور الاقتصادي، فالتجارة العربية البينية تعد جزءاً مهماً يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، إلا أن هذه البلدان تعاني من عدم نجاح أغلب مبادرات الوحدة والاندماج ومن ثم تراجع في تجارتها العربية البينية ويعزى هذا التراجع إلى مشاكل بنيوية متعلقة بعدم كفاية أنظمة الإنتاج فضلاً عن الخلافات الأيدولوجية والسياسية التي تلقي بظلالها على السعي إلى تحقيق المصالح المشتركة، فضلاً عن القيود غير الجمركية والشروط والقيود الإدارية التي تتحكم بها.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على واقع تطور التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي للبلدان العربية، فضلاً عن التعرف على مسيرة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية والمساهمة المبدولة لتحقيقه.

**فرضية لبحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التجارة العربية البينية تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال التنسيق بين هذه البلدان لتكون قوة اقتصادية مؤثرة.

**منهجية البحث:** انطلاقاً من فرضية البحث وصولاً لهدفه فقد اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي مستخدم ما هو متاح من بيانات لدى صندوق النقد العربي فيما يتعلق بالتجارة العربية البينية.

**تقسيمات البحث:** من أجل الوصول إلى هدف البحث ومن ثم التحقق من فرضيته إذ تم تقسيم البحث إلى مباحث عدة كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: اتفاقيات البلدان العربية في التكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: واقع التجارة العربية البينية.

المبحث الرابع: قياس التكامل الإقليمي في العالم العربي.

### المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

**أولاً. ماهية التكامل الاقتصادي:** رغم أن فكرة التكامل الاقتصادي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كظاهرة دولية جديدة، إلا أنها أصبحت اليوم مفهوماً أساسياً شائعاً في العالم المعاصر، إذ تتنوع مفاهيم التكامل حسب اختلاف المدارس الفكرية والظروف الواقعية التي ينشأ فيها، فقد اختلف الكثير من الاقتصاديين حول تحديد مفهوم للتكامل الاقتصادي ويعزى هذا الاختلاف بشكل رئيس إلى التفاوت في وجهات النظر لهؤلاء الاقتصاديين فيما يخص درجة وشكل التعاون الاقتصادي الموجود أو

المطروح بين البلدان المختلفة، يتم دراسة هذا التعاون بناءً على افتراض أن هذه البلدان تعد وحدات اقتصادية مستقلة تسعى إلى إقامة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، لذا سنستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي طرحها عدد من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي وهم. (بيلا بلاسا) فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة في وقت واحد، فعلية لأنه يشمل مجموعة من التدابير والإجراءات والوسائل المستخدمة الهادفة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة، وأحد هذه التدابير هو الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى هذه البلدان، ويُعد حاله إذ يقوم على إزالة كل مسائل التفرقة بين اقتصاديات البلدان المشاركة ويحولها من حالة التفرقة والتمييز إلى حالة الانسجام والتماسك (هدايه وجمعه، 2018:13).

أما (بالاسا) فيعرفه على أنه عملية تحدث بين بلدين أو أكثر في مجال اقتصادي محدد الهدف منه الحصول على منفعة مشتركة لمدة زمنية معينة على أساس المعاملة بالمثل وتتسم الوحدات الاقتصادية فيها بالمحافظة على صفاتها المميزة (فيروز وآخرون، 2013:10)، وكذلك يعرفه (جان تنبرجن) على أنه اتخذ وفق خطة مدروسة لإنشاء هيكل اقتصادي حديث يتصف بالقوة والصلابة يتم فيه الغاء القيود كافة الجمركية وغير الجمركية على حركة البضائع وعوامل الإنتاج فضلاً عن إنشاء مؤسسات لتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية التي تصب جميعها في تحقيق التكامل الاقتصادي (Tinbergen, 1956: 57).

أما بالنسبة للفكر الرأسمالي فتم تعريف التكامل الاقتصادي على أنه عملية إنشاء هيكل اقتصادي دولي من خلال الغاء كافة القيود والحوجز التي تعيق التجارة الحرة مع الأخذ بأشكال التعامل كافة، (البطاط، 2008:50)، أما الفكر الاشتراكي فيعرفه بأنه عملية مستمرة طويلة الأمد يتم تحديدها من خلال قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج إذ هو عملية سياسية تتضمن علاقات حكومية وعملية اقتصادية لأنه يستلزم تقسيماً أكثر للعمل بين الوحدات الاقتصادية (راشد، 1982:3).

وقد تم استخدام كلمة التكامل الاقتصادي في بعض الأحيان للتعبير عن حالات مختلفة، إذ تم استخدامها عالمياً لوصف أي نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية الدولية، أما محلياً تم استخدامه بمعنى تقليل التفاوت الاقتصادي في مجال توزيع الثروة والدخل، أما في بداية الخمسينات تم ربط التكامل الاقتصادي مع مبدأ الكفاءة الإنتاجية عن طريق استغلال الموارد بشكل مشترك ويتم ذلك في أطار منطقة اقتصادية تتجاوز حدود البلد الواحد، ويرتبط هذا الاختلاف في مفهوم التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة التي يمكن تقسيمها على نوعين هما (عبدالخالق، 1985:17) (عبيرات، 2022:15):

أ. **التكامل الرأسي:** كان هذا النوع من التكامل قائم في فترة الاستعمار إذ يقوم بدمج اقتصادات بلدين أو أكثر، البلد الأول هو البلد المستعمر متمثلاً بالمركز أما البلد الآخر فهو البلد المستعمر وهو التابع للأول إذ إن هاذين البلدين متفاوتين في درجة التطور الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تتم في طور هذه العلاقة بين الطرفين على مرحلتين فالمرحلة الأولى تكون في البلد الأقل تطوراً (التابع) في الغالب تتضمن عملية الإنتاج لمواد أولية أما المرحلة الثانية فمكانها يكون البلد الأكثر تطوراً (المركز) وتتضمن عملية تصنيع لتلك المواد الأولية، إلا أن هذا النوع من التكامل ينتج عنه تقسيم غير متكافئ للعمل الدولي وكذلك عملية تبادل غير متكافئة بين البلدين.

ب. **التكامل الأفقي:** هذا النوع من التكامل بدأ بعد زيادة حركة التحرر الوطنية والاستقلال فترة الخمسينات والستينات، ويتم عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي بين مجموعة من البلدان المتقاربة في مستوى تطورها الاقتصادي وتوجهها السياسي كما يقوم هذا النوع من التكامل على أسس حديثة للتخصص

وتقسيم العمل، ويعتمد على علاقة متكافئة ومصالح مشتركة وتسعى له جميع الأطراف المشاركة من أجل تحقيق الهدف المعني الذي لا يستطيع أي طرف أن يبلغه بمفرده.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان يمكن تحقيقها عن طريق ستة مراحل متتالية كل مرحلة تمكن من تجاوز المعوقات التي تعترض عملية التكامل الاقتصادي والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1. **اتفاقية التجارة التفضيلية:** إذ تعد أضعف أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعتبر عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ من بلدين لتقليل القيود التي تعيق عملية تبادل المنتجات فيما بينها، كاتفاق بلدان معينة على إلغاء نظام الحصص الذي يخضع له التبادل التجاري بينهما، دون المساس بالرسوم الجمركية، أو يتم الاتفاق بين بلدان معينة على أن يمنح بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة (ذنون، نايف، 2012:320).

2. **منطقة التجارة الحرة:** وهي مرحلة متقدمة عن مرحلة التجارة التفضيلية إذ يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء وتلغى التعرفة الجمركية وكذلك القيود الكمية على انتقال السلع بين بعضها البعض مع احتفاظ كل بلد عضو بحقه في فرض ما تراه مناسب من قيود على بقية بلدان العالم خارج منطقة التجارة الحرة ومن أهم أشكال المناطق الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية والتي تتضمن سبع بلدان هي: النمسا، فنلندا، ليشتنستين، النرويج، السويد وسويسرا إذ أنشأت حسب معاهدة ستوكهولم عام 1959 وايضاً منطقة التجارة الحرة النافتا والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1993 (رابح ورقية، 2004:3).

3. **السوق المشتركة:** وفق هذه المرحلة من مراحل التكامل يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين البلدان الأعضاء مع التزام كل بلد بسياسة موحدة لمقابلة كافة البلدان خارج السوق، وهو بذلك لا يختلف عن الاتحاد الجمركي إلا أنه يتضمن حرية في حركة عناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء في السوق وقد تم تحقيق هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي عام 1993، فتم إزالة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد فضلاً عن اتفاقهم على تحديد سعر واحد للمنتجات الزراعية عام 1968 وفي عام 1970 اتفقوا على تقليل القيود على حركة العمالة ورأس المال تمهيداً للتخلي عنها بشكل كامل عام 1993 (عبدالرحمن واخرون، 2020:29-30).

4. **الاتحاد الجمركي:** تكون هذه المرحلة عندما يتفق عدد من البلدان على إلغاء التعرفة الجمركية مع بعضها البعض واتفاقهم على تعرفه جمركية موحدة تخص البلدان الأخرى وهذا ما يطلق عليه تسمية الجدار الجمركي (مثال: مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ عام 2003، وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005) (الكواز، 2009:9).

5. **الاتحاد الاقتصادي (سلطة اقتصادية موحدة):** تعد هذه المرحلة أكثر تطوراً مقارنة بالسوق المشتركة إذ تتخذ إجراءات تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية (التجارية، المالية، النقدية، والاجتماعية) فضلاً عن الإجراءات المتخذة في السوق المشتركة بين البلدان الأعضاء والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب واعانات البطالة، فضلاً عن انشاء سلطة قضائية عليا متخصصة في المجال الاقتصادي إذ تكون أحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ لضمان السرعة في البت بالمنازعات الاقتصادية (الفارسي، 2004:7-8).

6. **الاتحاد النقدي:** ويوضحه (فريدز ماكلوب) بأنه اتحاد الترتيبات التي تتضمن المدفوعات الخارجية من خلال إحلال عملة مشتركة بدل العملات الوطنية للبلدان الأعضاء، ويعد من أهم ترتيبات الوحدة

الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي (عبد القادر، رشيد، 2021:5)، وينقسم الاتحاد النقدي على الآتي: (عبدالرؤوف، 2022:140):

أ. **الاتحاد النقدي الجزئي**: يمثل شكلاً من التعاون النقدي الذي لا يبلغ مرحلة انشاء عملة مشتركة لبلدان التكامل الاقتصادي.

ب. **الاتحاد النقدي الكامل**: إن هذا الشكل يصل إلى مرحلة انشاء عملة مشتركة لبلدان التكامل الاقتصادي لتكون بدل عملاتها المحلية وتقوم بجميع وظائف النقود.

### المبحث الثاني: اتفاقيات البلدان العربية في التكامل الاقتصادي.

يعد انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فبراير من العام 1997 من أبرز مهام العمل العربي المشترك، إذ سبق هذه المهمة شوط طويل من العمل العربي الاقتصادي المشترك كانت نواته المادة من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يوضح الهدف من الجامعة، متمثلاً بتوثيق الصلة فيما بين البلدان العربية ومن أولوياتها الشؤون الاقتصادية والمالية متمثلة بالتبادل التجاري، والجمارك، والعملة، والزراعة والصناعة، فضلاً عن خمسة جوانب للتعاون والمشار إليها في المادة الثانية من الميثاق وهي المواصلات، والشؤون الثقافية وشؤون الجنسية، والشؤون الاجتماعية، وكذلك الشؤون الصحية.

فقد مرت عملية التكامل الاقتصادي العربي باتفاقيات عدة بدأت بالاتفاقيات على الصعيد الثنائي القطري وانتهت بالاتفاقيات على الصعيد القومي، والذي كان بدايته الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (1943-1950) مروراً بالوحدة الاقتصادية بظل الجمهورية العربية الممتدة من (1958-1961) وتجربة التكامل المصري السوداني والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي، وكانت النهاية في مجلس التعاون العربي الذي ضم أربعة بلدان هي مصر والعراق واليمن والأردن، حيث كان التعارض بين المصالح السياسية والاقتصادية هو السبب الرئيس الذي يقف عائق لعدم نجاح هذه التكتلات. وفيما يأتي سرد لأبرز اتفاقيات التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية:

1. **الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت**: وقعت هذه الاتفاقية في الشهر التاسع من العام 1953 وهي الأولى في إطار التكتلات الجماعية المتعلقة بتحرير التجارة بين البلدان العربية وتم المصادقة عليها من قبل سبعة بلدان هي (مصر، السعودية، سوريا، لبنان، الأردن، الكويت، العراق) إذ ضمت هذه الاتفاقية عدد من المقترحات منها (عبيرات، 2002:123-124):

أ. إلغاء الرسوم الجمركية على جميع السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية، ومنح بعض السلع الصناعية تخفيضات بنسبة 25%.

ب. إعفاء السلع الزراعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والتي تم استيرادها من بلد آخر من أي رسم داخلي يتعدى الرسم المفروض على السلع المحلية المشابهة لها أو على مواردها الأولية في البلد المستورد.

ج. التركيز على تسهيل حركة تجارة الترانزيت عبر البلدان العربية ويكون ذلك وفق الأنظمة والقوانين الجمركية النافذة في البلدان التي تمر بها التجارة.

إلا أنه من الملاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تتطرق إلى إلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير بين البلدان الأعضاء، فقد نصت على أن البلدان تتعامل مع بعضها البعض فيما يتعلق الأمر برخص الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية.

- وبشكل عام فإن هذه الاتفاقية لم تتطرق إلى حماية كافة السلع الزراعية من المنافسة الخارجية وعدم وضع برنامج خاص لمتابعة وتنفيذ بنود هذه الاتفاقية على الرغم من عدم فاعليتها على الاقتصادات العربية، وتوقف عملها فور انشاء السوق العربية المشتركة.
2. **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال:** أقرت هذه الاتفاقية بالتاريخ نفسه الذي أقرت به اتفاقية تسهيل التبادل التجاري من قبل مجلس الجامعة العربية، وكان الدافع من وراء هذه الاتفاقية هو تذليل العقبات وتسهيل عملية تحويل مستحقات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات المحددة مع منحها أقصى معاملة تفضيلية، وأجازت انتقال رؤوس الأموال للمساهمة بمشاريع التنمية في البلدان الأعضاء (البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية) ومنح ضمانات لهذه الأموال وحمايتها من التسرب صوب الخارج وكذلك اعفاؤها من جميع الرسوم والضرائب (حسين، 2011: 93).
3. **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:** في العام 1953 قامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة من الخبراء مهمتها اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية العربية والخطوات التي ينبغي اتباعها للوصول إلى ذلك إذ أنهت اللجنة المشروع عام 1957 ودخل حيز التنفيذ عام 1964، وكان جوهر هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية شاملة بين البلدان العربية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل بين البلدان الفقيرة والغنية في العالم العربي من خلال حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل السلع الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام ومزاولة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك والارث ولكي تتحقق الوحدة تعمل البلدان المتعاقدة على الآتي (عبد الرؤوف، 2022: 150-151):
- أ. جعل البلدان منطقة جمركية واحدة تحت إدارة واحدة وأن تكون التشريعات والتعريفات والأنظمة الجمركية موحدة في جميع البلدان وكذلك توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة الخاصة بها وأنظمة النقل والترانزيت وأساليب التصنيف والتبويب والاحصائية.
- ب. يكون عقد الاتفاقيات التجارية اتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بشراكة الكل.
- ج. تنظيم السياسات الخاصة في الزراعة والصناعة في الداخل وتوحيد التشريعات الاقتصادية بما يضمن المساواة بين العاملين مع رعايا البلدان المتعاقدة، وكذلك تنظيم التشريعات المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي.
- د. تنظيم تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وكافة الرسوم والضرائب الأخرى الخاصة في الزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتشغيل رؤوس الأموال بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص، وتجنب الازدواج الضريبي والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة، إضافة إلى تنظيم السياستين النقدية والمالية والأنظمة الخاصة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة لتسهيل عملية توحيد النقد بها.
- إذ تضمنت الاتفاقية انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة دائمية هدفها متابعة تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، إلا أنه البلدان العربية سرعان ما تنصلت عن مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في العام 1964 وانتقلت إلى مشروع آخر وهو السوق العربية المشتركة.
4. **السوق العربية المشتركة:** حصلت الموافقة على إقامة هذه السوق استناداً إلى القرار الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 وتم انضمام أربعة بلدان عربية من بين أربعة عشر بلد الأعضاء في المجلس وهي كل من (العراق، الأردن، مصر، سوريا) وكان الهدف من انشائها هو تحرير عملية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء من كافة القيود المفروضة على السلع وغير ذلك

الكثير من القيود الإدارية والنقدية والكمية، وبالفعل تم إلغاء الرسوم الجمركية على تبادل السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والسلع الصناعية بين البلدان الأربعة من البلدان الأعضاء وأنظمت ليبيا لهذه البلدان لاحقاً وبذلك أصبحت منطقة للتجارة الحرة منذ العام 1971، وكذلك حصلت موافقة المجلس على مشروع القانون الجمركي الموحد كمرحلة مهدت للتحويل بالسوق من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلا أن هذه المرحلة الانتقالية لم ترى النور على الرغم من مرور ربع قرن على موافقة المجلس، أن أول خطوات تحقيق السوق العربية المشتركة كانت بداياتها عام 2005 بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة من خلال 17 بلد عربي من أصل 22 بلد عربي، وفي الوقت الحالي تعمل البلدان العربية إلى توقيع اتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات، والتي تتضمن النقل والتأمين والسياحة لتكمل بها مشروع منطقة التجارة العربية الحرة، ومن أبرز العقبات التي وقفت أمام إنجاح السوق العربية المشتركة هي (السعيد، 2009:27):

- أ. الاختلاف الواضح بين الأنظمة الجمركية والضريبية بين البلدان الأعضاء.
- ب. اختلاف السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في هذه السوق.
- ج. اختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية.
- د. ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها.
- هـ. عدم تمكن هذه السوق من تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية.
- و. الاختلاف الكبير في هيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من جهة وأسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

5. **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** أنشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المرقم (1317) بتاريخ 19/2/1997 والذي ينص على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تماشياً مع قرار القمة العربية المنعقدة في حزيران عام 1996 نتيجة لعدم نجاح الاتفاقيات السابقة في التطبيق وعدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة ومواجهة الضغوطات التي فرضتها منطقة التجارة العالمية وكذلك التكتلات الاقتصادية المختلفة (سالم، 2011:25)، وفي العام 1998

بدأت مرحلة جديدة من مراحل إنشاء السوق العربية الموحدة إلا أنه هناك شرطين أساسيين للدخول في عضوية هذه المنطقة الأولى تفعيل اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية وتنمية التبادل التجاري فيما بينها وأما الثاني الموافقة على البرنامج التنفيذي، فقد تزامن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع انتشار فكرة العولمة وإنشاء منطقة التجارة العالمية عام 1995 للوقوف بوجه الآثار السلبية الناتجة عن العولمة على الاقتصادات العربية، ويحتوي البرنامج التنفيذي للمنطقة على فكرة التحرير التدريجي خلال عشرة سنوات تم تخفيضها إلى سبعة سنوات كانت نهايتها عام 2005، ويعمل هذا البرنامج على تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذو الأثر المماثل إلى نسبة سنوية مقدارها 10% سنوياً مع توفر قواعد المنشأ للسلع المشمولة بالتخفيض مع السماح للبلدان العربية الأقل نمواً في الحصول على معاملة تفضيلية، وتكون السلعة ذات منشأ عربي في حالة كون مكوناتها المحلية لا تقل عن 40% من القيمة الكلية،

وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق الكثير من الفوائد للبلدان النامية منها (حسين، 2011:95):

أ. تيسير التجارة بين البلدان الأعضاء، كما تبني المجلس قراراً ينص على إلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات البلدان الأعضاء في المنطقة وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، ومن البلدان التي عملت بهذا القرار هي السعودية، مصر، السودان، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، لبنان، المغرب، تونس، سوريا، الإمارات العربية المتحدة.

ب. خلق بيئة استثمارية عربية مناسبة من خلال اتخاذ القرارات المهمة والمرتبطة بشكل غير مباشر في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بدورها تعمل على تشجيع الاستثمار والتجارة البينية ومن بين هذه القرارات إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية واستمرار العمل بخصوص توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات وزيادة كفاءة النقل البيني، كما تساهم هذه المنطقة بتسهيل التكامل التدريجي وتوحيد للكلمة العربية وتعمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية وتحقيق التنمية الصناعية وتزيد درجة الثقة بين المستثمرين الأجانب والمحليين ومن ثم تزداد تدفقات الاستثمار بين البلدان الأعضاء واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا المناسبة للبلدان العربية من خلال هذه الاستثمارات.

ج. تعمل هذه المنطقة على توحيد الأسواق العربية وتكاملها عن طريق استقطاب التقنيات الحديثة ومن ثم الانتقال نحو الإنتاج الواسع، والذي بدوره يخفض التكاليف ويخلق فرص عمل جديدة واستغلال أمثل للموارد الاقتصادية والانفتاح نحو الاقتصاد العالمي بوحدة اقتصادية تعززها الثقة.

د. تعمل المنطقة على تنمية التجارة العربية البينية، وحماية المصالح الاقتصادية العربية، ومن ثم تنمية وزيادة مستوى تطور الاقتصاد العربي، خصوصاً أن المنطقة تعد مرحلة نحو تحرير كلي يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عوامل الإنتاج بين البلدان العربية والاستغلال المناسب لها.

على الرغم من المقومات التي ترفع درجة نجاح هذه المنطقة بالمقابل هناك الكثير من المعوقات التي تقف عائق أمام التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لتلك المنطقة ومن هذه المعوقات ما يأتي (هوارى، 2007: 19-20):

- ❖ إن الكثير من البلدان العربية أصرت على البقاء بفرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع على الرغم من وجود نص صريح في البرنامج لا يسمح بفرض أي قيود على السلع العربية.
- ❖ انعدام الشفافية وعدم توفر المعلومات الخاصة بالتعاملات أو التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء الذي من شأنه أن يجعل المنطقة أقل فعالية في المستقبل في حال استمرارها على نفس النسق.
- ❖ حماية القطاع الزراعي بصورة مبالغ بها من قبل بعض البلدان الأعضاء عن طريق فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من البلدان الأعضاء.
- ❖ التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات البلدان العربية.
- ❖ على الرغم من أن تجارة الخدمات لها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي إلا أنه لم يشمل في البرنامج التنفيذي للمنطقة.
- ❖ صعوبة انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين البلدان العربية.
- ❖ عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات.
- ❖ وجود نوع من التمييز في التعامل الضريبي إذ تفرض ضرائب على السلع المستوردة تختلف قيمتها عن التي تفرض على المنتج المحلي.

### المبحث الثالث: واقع التجارة العربية البينية.

عند تتبع البيانات المتوفرة نجد أن قيمة متوسط التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات ÷ 2) قد حقق ارتفاعاً بحوالي (5.3%) و(6.2%) على التوالي ليصل إلى ما يقارب (103.2) و(109.6) مليار دولار لعامي 2017 و2018 على التوالي بعد أن حقق نسب سلبية للأعوام السابقة 2015 و2016 (-11.8%) و(-7.9%) ليصل إلى ما يقارب (106.4) و(98.0) مليار دولار وكما مبين في الجدول رقم (1)، ويتضح أن هذا النمو المتزايد في قيمة التجارة العربية البينية وللأعوام 2017 و2018 كان نتيجة العمل بنظام الإعفاء الجمركي الكامل على السلع العربية المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فضلاً عن اعتماد قاعدة المنشأ التفضيلية لقائمة السلع المتفق عليها وأصدر المجلس الاقتصادي قراره المرقم (2170) الذي ينص على دخول هذه القائمة التي تم الاتفاق عليها حيز التنفيذ والتي تتجاوز (90%) من إجمالي قواعد المنشأ التفضيلية في القرار السابق، أما الصادرات العربية البينية فقد نمت بنسبة (3.9%) لتصل إلى (108.7) مليار دولار في العام 2018 عند مقارنته مع (104.9) مليار دولار، وهو ما نسبته (7.7%) لعام 2017، أما فيما يخص الواردات البينية أيضاً ارتفعت بنسبة (8.9%) لتصل إلى ما يقارب (110.5) مليار دولار لعام 2018 وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

جدول (1): أداء التجارة العربية البينية للمدة (2014-2018)

| البنود                                                  | القيمة (مليار دولار أمريكي) |       |      |       |       | معدل التغير السنوي (%) |       |      |      |      |
|---------------------------------------------------------|-----------------------------|-------|------|-------|-------|------------------------|-------|------|------|------|
|                                                         | 2018                        | 2017  | 2016 | 2015  | 2014  | 2018                   | 2017  | 2016 | 2015 | 2014 |
| متوسط التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات ÷ 2) | 120.6                       | 106.4 | 98.0 | 103.2 | 109.6 | 1.0                    | -11.8 | -7.9 | 5.3  | 6.2  |
| الصادرات العربية البينية                                | 120.8                       | 106.5 | 97.4 | 104.9 | 108.7 | 4.0                    | -11.8 | -8.6 | 7.7  | 3.9  |
| الواردات العربية البينية                                | 120.5                       | 106.4 | 98.7 | 101.5 | 110.5 | -1.7                   | -11.7 | -7.2 | 2.8  | 8.9  |

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2019: 160.

أما فيما يتعلق بمساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الاجمالية، يتضح تراجع في نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية حيث وصلت إلى (9.9%) في العام 2018 مقارنة مع ما نسبته (11.0%) في العام 2017، يعكس ذلك ارتفاع قيمة الصادرات السلعية الاجمالية العربية بمقدار يفوق نسبة الارتفاع التي حصلت في قيمة الصادرات السلعية البينية الاجمالية العربية، بالمقابل سجلت الواردات البينية السلعية نسبة مرتفعة بلغت (13.4%) في الواردات الاجمالية العربية خلال العام 2018 عند مقارنتها بالعام السابق وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول رقم (2)

جدول (2): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية لمدة من (2014-2018)

| البنود (%)                                        |  |  |  |  | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 |
|---------------------------------------------------|--|--|--|--|------|------|------|------|------|
| نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات العربية |  |  |  |  | 9.9  | 11.0 | 12.2 | 12.4 | 9.7  |
| نسبة الواردات البينية الى اجمالي الواردات العربية |  |  |  |  | 13.4 | 12.5 | 12.2 | 12.3 | 13.0 |

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019) الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2019، ص162.

أما بخصوص اتجاهات التجارة العربية البينية نجد أن عملية التبادل التجاري قد تركزت في البلدان العربية المتقاربة وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف النقل وسهولة عملية التسويق وهذا ما يتضح من الجدول رقم (3).

جدول (3): أهم اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية للعام 2018 (نسبة مئوية)

| البلد    | اتجاه الصادرات %                     | مصدر الواردات %                      | البلد  | اتجاه الصادرات %                     | مصدر الواردات %                      |
|----------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| الأردن   | السعودية (25.11)<br>العراق (23.28)   | السعودية (62.20)<br>الامارات (15.20) | العراق | مصر (48.66)<br>الامارات (11.26)      | السعودية (44.02)<br>الأردن (21.92)   |
| الامارات | السعودية (35.69)<br>عمان (32.53)     | السعودية (43.02)<br>عمان (13.31)     | عمان   | الامارات (27.12)<br>السعودية (20.97) | الامارات (78.88)<br>السعودية (8.58)  |
| البحرين  | الامارات (40.55)<br>السعودية (21.48) | السعودية (64.02)<br>الامارات (26.71) | قطر    | عمان (31.53)<br>الكويت (30.13)       | عمان (47.81)<br>الكويت (15.91)       |
| تونس     | البحرين (28.70)<br>الجزائر (28.67)   | الجزائر (47.26)<br>السعودية (11.51)  | الكويت | مصر (42.07)<br>الامارات (32.50)      | الامارات (45.01)<br>السعودية (32.45) |
| الجزائر  | تونس (47.46)<br>مصر (24.55)          | السعودية (28.97)<br>تونس (17.55)     | لبنان  | الامارات (30.04)<br>السعودية (13.95) | الامارات (23.10)<br>مصر (21.54)      |
| جيبوتي   | الصومال (56.53)<br>قطر (15.88)       | عمان (20.53)<br>السعودية (19.61)     | ليبيا  | مصر (32.35)<br>المغرب (28.53)        | تونس (43.19)<br>الامارات (16.39)     |
| السعودية | الامارات (53.81)<br>البحرين (19.65)  | الامارات (61.63)<br>عمان (8.81)      | مصر    | الامارات (35.15)<br>السعودية (16.74) | السعودية (42.26)<br>الكويت (18.62)   |

| البلد   | اتجاه الصادرات<br>%                  | مصدر الواردات<br>%                   | البلد     | اتجاه الصادرات<br>%                  | مصدر الواردات<br>%                   |
|---------|--------------------------------------|--------------------------------------|-----------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| السودان | الامارات (44.35)<br>السعودية (25.79) | الامارات (34.12)<br>السعودية (29.67) | المغرب    | موريتانيا (23.14)<br>الجزائر (20.80) | السعودية (28.15)<br>الامارات (24.61) |
| سوريا   | العراق (61.54)<br>الأردن (23.08)     | العراق (71.95)<br>لبنان (23.44)      | موريتانيا | الامارات (77.66)<br>لبنان (7.49)     | الامارات (55.18)<br>مصر (22.31)      |
| الصومال | عمان (36.04)<br>الامارات (34.11)     | عمان (44.79)<br>جيبوتي (18.21)       | اليمن     | السعودية (39.98)<br>الامارات (32.22) | السعودية (38.58)<br>الامارات (38.20) |

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019)، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2019، ص 368.

يتضح من الجدول أعلاه أن واردات عمان من الامارات سجلت أعلى نسبة في العام 2018 بلغت حوالي (78.88%)، تلتها واردات سوريا من العراق بنسبة بلغت حوالي (71.95%)، كما سجلت الواردات البينية لأغلب البلدان العربية من السعودية نسب عالية ايضاً بلغت ما يقارب (64.02%) و(62.20%) لكل من البحرين والأردن على التوالي، بالمقابل بلغت واردات السعودية من الامارات حوالي (61.63%) لنفس العام.

في حين تركزت صادرات سوريا في العراق وهي دولة مجاوره لها إذ بلغت حوالي (61.54%)، كما تركزت صادرات موريتانيا في الامارات وبنسبة شكلت حوالي (77.66%)، وتركزت الصادرات البينية لكل من جيبوتي السعودية الجزائر في كل من الصومال الامارات تونس والتي بلغت حوالي (56.53%) و(53.81%) و(47.46%) على التوالي.

أما فيما يخص الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية فهو لا يفرق كثيراً عن هيكل الصادرات العربية الخارجية، فقد استحوذت تجارة منتجات السلع المصنعة على المرتبة الأولى خلال العام 2018 وبأهمية نسبية بلغت حوالي (58.3%) وسجلت متوسط للفترة بين (2014-2018) ما يقارب (56.8%)، وحلت تجارة السلع الزراعية بالمرتبة الثانية بحصة بلغت حوالي (19.7%)، فيما احتلت تجارة المصنوعات الأساسية المرتبة الثالثة من هيكل التجارة الخارجية البينية وبنسبة بلغت (18.2%) في العام 2018 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4).

جدول (4): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية (نسبة مئوية)

| الواردات البينية            |      |      |      |      |      | الصادرات البينية            |      |      |      |      |      | البنود/السنة                   |
|-----------------------------|------|------|------|------|------|-----------------------------|------|------|------|------|------|--------------------------------|
| متوسط الفترة<br>(2018-2014) | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | متوسط الفترة<br>(2018-2014) | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 |                                |
| 19.8                        | 20.8 | 20.8 | 21.2 | 17.5 | 18.6 | 20.3                        | 19.7 | 19.6 | 19.8 | 20.3 | 22.1 | السلع الزراعية                 |
| 27.6                        | 25.9 | 25.3 | 24.1 | 28.9 | 33.9 | 17.8                        | 17.2 | 16.1 | 15.9 | 18.2 | 21.5 | الوقود المعدني والمعادن الاخرى |
| 45.6                        | 46.2 | 46.1 | 46.1 | 46.5 | 43.3 | 56.8                        | 58.3 | 60.2 | 59.6 | 55.0 | 50.7 | المصنوعات                      |
| 13.0                        | 12.2 | 12.1 | 12.4 | 14.7 | 13.4 | 16.4                        | 18.1 | 17.9 | 18.3 | 15.1 | 12.4 | المواد الكيماوية               |
| 17.8                        | 17.6 | 17.7 | 17.5 | 17.3 | 19.1 | 18.4                        | 18.2 | 18.1 | 17.9 | 18.4 | 19.4 | مصنوعات اساسية                 |
| 9.2                         | 9.9  | 10.1 | 10.3 | 8.8  | 7.0  | 9.0                         | 9.9  | 10.4 | 10.5 | 8.0  | 6.3  | الآلات ومعدات نقل              |
| 5.6                         | 6.5  | 6.2  | 5.9  | 5.7  | 3.8  | 13.0                        | 12.1 | 13.8 | 12.9 | 13.5 | 12.6 | مصنوعات متنوعة اخرى            |
| 7.1                         | 7.3  | 8.0  | 8.6  | 7.3  | 4.2  | 5.1                         | 4.6  | 4.3  | 4.9  | 6.0  | 5.8  | سلع غير مصنفة                  |
| 100                         | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 100                         | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | المجموع                        |

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019) الامارات العربية، أبو ظبي، ص 369.

من خلال تتبع هيكل الصادرات البينية العربية نجد هناك تحسن في هيكلها إذ أصبحت صادراتها من السلع المصنعة تشكل نسب مرتفعة بعد أن كانت تحتل نسب منخفضة في الفترات السابقة وهذا بدوره يبين الاختلاف في الهياكل الإنتاجية للبلدان العربية مع وجود قواعد للتخصص وتقسيم العمل على أسس اقتصادية وجغرافية.

### المبحث الرابع: قياس التكامل الإقليمي في العالم العربي

يعد مؤشر التكامل للتجارة الخارجية من أبرز المؤشرات التي تقيس مستوى تكامل التجارة الخارجية بين البلدان العربية، إذ إن المغزى الرئيس من هذا المؤشر يكمن في قياس درجة تطابق صادرات بلد معين مع واردات بلد آخر، أي أنه كلما كانت هناك درجة تشابه مرتفعة بين صادرات وواردات هذين البلدين أو مجموعة من البلدان كلما ارتفعت إمكانية حدوث تبادل تجاري فيما بينهما، إذ يبين مؤشر التكامل الاقتصادي التداخل بين هيكل صادرات سلعة معينة لبلد معين مع واردات بلد آخر، فضلاً عن أنه يبين الانعكاسات الإيجابية للتجارة الخارجية بين البلدان وفق الاتفاقات للتجارة الإقليمية، كما يوضح هل إن البلدان المعنيتين تتم عملية تبادل لبعض المنتجات التي يتمتع أحدهما بميزة نسبية في إنتاجها، ويشير ارتفاع درجة المؤشر ووصولها الدرجة القصوى 100% إلى تعزيز التكامل وبالعكس في حال تراجع درجته ضعف أو عدم وجود نطاق واسع للتجارة فيما بين الشريكين التجاريين (صندوق النقد العربي، 2022، 42) والجدول رقم (5) يوضح هذا المؤشر.

جدول (5): مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين البلدان العربية من غير الوقود المعدني (%)

| تكامل التجارة الخارجية للدول العربية (%) |      |      |      |      | المؤشر                           |
|------------------------------------------|------|------|------|------|----------------------------------|
| 2020                                     | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 |                                  |
| 63.3                                     | 59.7 | 76.7 | 71.0 | 67.0 | مؤشر درجة تكامل التجارة الخارجية |

المصدر: صندوق النقد العربي، (التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والاتفاق المستقبلية)، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2022، ص43.

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه أن قيم المؤشر من غير النفط قد سجلت قيماً تجاوزت المتوسط العالمي بين صادرات البلدان العربية وواردات البلدان الأخرى في المجموعة نفسها بعد استبعاد الوقود المعدني، وللأعوام الخمسة على التوالي وهذا يدل على وجود درجة كبيرة من التكامل بين البلدان العربية، إذ بلغت قيمته في العام (2020) ما يقارب 63.3 %، إذ إن تجاوز قيمة مؤشر التكامل عن المتوسط العالمي (50%) مما يشير أن البلدان العربية تستطيع تغطية أسواقها من السلع والمنتجات العربية مستفيدة بذلك من اتفاقية التجارة العربية الكبرى وحصولها على إعفاءات كمركية لكثير من السلع والمنتجات مما يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة الاستيراد.

كما يمكن توضيح المؤشر لدول مجلس التعاون الخليجي في الجدول الآتي:

جدول (6): مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من غير الوقود المعدني

| الواردات % |      |      |      |      |      |          |      |         |      |          |      |
|------------|------|------|------|------|------|----------|------|---------|------|----------|------|
| الكويت     |      | قطر  |      | عمان |      | السعودية |      | البحرين |      | الامارات |      |
| 2019       | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019     | 2007 | 2019    | 2007 | 2019     | 2007 |
| 54.2       | 51.1 | 56.1 | 44.7 | 57.0 | 46.9 | 52.1     | 48.4 | 77.1    | 53.8 |          |      |
| 56.7       | 42.2 | 53.4 | 24.2 | 59.1 | 34.4 | 55.6     | 41.7 |         |      | 58.8     | 41.9 |
| 34.0       | 34.8 | 32.3 | 24.9 | 36.0 | 28.8 |          |      | 56.1    | 38.7 | 45.5     | 42.9 |
| 49.6       | 42.2 | 47.6 | 34.7 |      |      | 47.9     | 39.5 | 67.2    | 45.0 | 53.0     | 50.9 |
| 38.9       | 33.8 |      |      | 40.9 | 27.8 | 37.2     | 32.1 | 56.5    | 36.0 | 45.9     | 40.2 |
|            |      | 41.2 | 28.1 | 42.5 | 30.9 | 37.6     | 32.3 | 60.5    | 37.8 | 50.0     | 43.7 |

المصدر: صندوق النقد العربي، (التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والاتفاق المستقبلية)، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2022، ص44.

يبين الجدول رقم (6) أعلاه درجة تكامل الصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، إذ لوحظ ارتفاع في درجة المؤشر في العام 2019 مقارنة في العام 2007، وإن بقيت النسبة دون 50% فإن صادرات الامارات هي الأقرب لواردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ويمكن توضيح المؤشر لدول المغرب العربي كما في الجدول رقم (7):-

جدول (7): مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي من غير الوقود المعدني

| الواردات  |      |       |      |        |      |         |      |      |      | الصادرات  |         |
|-----------|------|-------|------|--------|------|---------|------|------|------|-----------|---------|
| موريتانيا |      | ليبيا |      | المغرب |      | الجزائر |      | تونس |      |           | الدول   |
| 2019      | 2007 | 2019  | 2007 | 2019   | 2007 | 2019    | 2007 | 2019 | 2007 |           |         |
| 94.6      | 88.0 | 89.2  | 88.9 | 85.9   | 91.3 | 92.7    | 88.1 |      |      |           | تونس    |
| 57.0      | 60.3 | 51.6  | 46.7 | 58.8   | 55.7 |         |      | 52.0 | 50.4 |           | الجزائر |
| 89.5      | 91.7 | 85.2  | 80.6 |        |      | 84.2    | 83.0 | 89.4 | 87.5 | المغرب    |         |
| 57.7      | 61.4 |       |      | 59.5   | 56.8 | 46.6    | 45.2 | 52.7 | 51.5 | ليبيا     |         |
|           |      | 52.0  | 46.8 | 59.3   | 55.8 | 46.4    | 44.2 | 89.5 | 51.3 | موريتانيا |         |

المصدر: صندوق النقد العربي، 2022، (التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية)، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، ص 44.

يتضح من الجدول رقم (7) تتطابق الصادرات السلعية لكل من تونس والمغرب من غير الوقود المعدني مع واردات دول المغرب العربي الأخرى، إذ لوحظ ارتفاع قيمة مؤشر التكامل عن قيمة المتوسط العالمي 50% مما يشير إلى إمكانية بقية الدول إلى استيراد ما تحتاجه من تونس والمغرب.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً. الاستنتاجات:

1. يعد التكامل الاقتصادي من أفضل السبل لمواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدولية، وذلك لما يحققه هذا التكامل من إيجابيات متعلقة بتوسيع الأسواق أمام المنتجات وكذلك رؤوس الأموال، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة فضلاً عن إمكانية استفادة المنتجين من الميزة النسبية التي يحققها التكامل الاقتصادي بين البلدان.
2. إن نتائج البحث تتفق مع فرضيته أي إن التطور الملحوظ في معدل نمو التجارة العربية البينية انعكس إيجاباً على مؤشر تكامل التجارة العربية الخارجية.
3. إن جوهر المشكلة التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي تكمن في أن البلدان العربية تعاني من مشاكل بنيوية متعلقة بجميع قطاعات الإنتاج الرئيسية ومن ثم فإن الأخذ بمبدأ تحرير التجارة بين البلدان العربية يقتصر على تحقيق التكامل لأن المشكلة تتطلب القيام بتنمية فعلية قبل الشروع بعملية التحرير.
4. حققت التجارة العربية البينية تطوراً ملحوظاً في معدل النمو بحوالي (5.3%) و(6.2%) للأعوام (2017)(2018) على التوالي لتصل إلى ما يقارب (103.2) و(109.6) مليار دولار على التوالي بعد أن حققت قيم سالبة للأعوام السابقة بحوالي (-11.8%) و(-7.9%) لتصل إلى ما يقارب (106.4) و(98.0) مليار دولار للأعوام (2016)(2015) على التوالي، أن هذا النمو المتزايد في قيمة التجارة العربية البينية للعامين الأخيرين كان نتيجة للعمل بنظام الإعفاء الجمركي الكامل على السلع العربية المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلاً عن دخول قاعدة المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها حيز التنفيذ بعد أن أصدر المجلس الاقتصادي قراره والتي تجاوزت 90% من اجمالي قواعد المنشأ التفصيلية في القرار السابق.

5. سجل مؤشر درجة تكامل التجارة الخارجية قيماً تجاوزت المتوسط العالمي بين صادرات البلدان العربية وواردات البلدان الأخرى في المجموعة نفسها وللأعوام الخمسة على التوالي مما يدل على وجود درجة كبيرة من التكامل بين البلدان العربية، إذ بلغت قيمته في العام (2020) ما يقارب (63.3%) أي إنه تجاوز المتوسط العالمي (50%) مما يشير إلى أن البلدان العربية قادرة على تغطية أسواقها من السلع والمنتجات العربية مستفيدة بذلك من اتفاقية التجارة العربية الكبرى وحصولها على إعفاءات جمركية لكثير من السلع والمنتجات مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستيراد.

### ثانياً. التوصيات:

1. الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة في التكامل الاقتصادي كالبلدان الأوروبية كنقطة انطلاق والاستفادة منها، وكذلك أخذ العبرة من البلدان التي لم تنجح في تحقيق أي تكامل مع بعضها البعض الأمر التي جعلها عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية.
2. العمل على إنجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واعطائها أهمية بالغة وتجاوز كافة العقبات التي رافقت انطلاقها، وكذلك تفعيل العمل العربي المشترك فضلاً عن الاتحاد الجمركي الموحد على مستوى جميع البلدان العربية الذي لم يرى النور على الرغم من موافقة المجلي الاقتصادي عليه.
3. العمل على معالجة كافة المعوقات والإجراءات التي تحجم افاق التكامل ويتم ذلك من خلال القضاء على الفساد الإداري وتجاوز كافة الخلافات السياسية بين البلدان العربية وذلك بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، فضلاً عن تعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبالأخص التي تمنع الاستيراد أو تقف عائقاً امامه.
4. العمل على ابرام اتفاقيات حديثة بين البلدان العربية تتضمن التكامل فيما بينها وفق أسس تتفق عليها جميع البلدان العربية ويكون هدفها الأول هو المصلحة العامة والتعاون العربي المشترك، فضلاً عن تبني سياسات موحدة تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.
5. فسح المجال أمام القطاع الخاص العربي واشراكه في اتخاذ القرارات وذلك لدوره الفعال في إنجاح وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك عن طريق اشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية وكذلك العمل على إزالة العقبات كافة إلى تقف أمام هذا القطاع وتهيئة البيئة المناسبة له.
6. توفير المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية وذلك عن طريق اتخاذ كافة التدابير بهذا الشأن منها ما يتعلق بسن التشريعات التي تنظم عملها وتضمن انسيابها والقضاء على المعوقات التي تقف عائقاً امام نموها من أجل بناء اقتصاد عربي مزدهر.

### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

1. هداية، الويس عبوش وجمعه، معتمص سليمان، 2018، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي للمدة (2005-2014)، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (39)
2. فيروز، احما حمة، وآخرون، 2013، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر.
3. البطاط، منتظر فاضل سعد، 2008، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (21)، المجلد الخامس.

4. عبد الخالق، جودة، 1985، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة.
5. عبيرات، مقدم، 2002، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، الجزائر.
6. راشد، عبد الوهاب حميد، 1982، قراءات في التكامل الاقتصادي، الجوانب الفكرية والتجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. ذنون، مروان عبد المالك، نايف، فواز جارالله، 2012، التوجهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
8. رابح، خوني، رقية، حساني، 2004، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الاوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
9. الكواز، احمد، 2009، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 31، مارس/اذار.
10. الفارسي، عيسى حمد، 2004، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه ومقوماته ومعوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
11. عبد القادر، بن عدة، رشيد، يوسف، 2021، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة-واقع وافاق-دراسة تحليلية مقارنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26.
12. عبد الرؤوف، علاء بسيوفي، 2022، تقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال فترة (1990-2020)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 85.
13. عبد الرحمن، روابح واخرون، 2020، دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في التجارة الخارجية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (3)، العدد (1).
14. حسين، عبد الرزاق حمد، 2011، التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (1).
15. السعيد، بوشول، 2009، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وافاقه، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير.
16. سالم، تقي عبد، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28.
17. هواري، معراج، 2007، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، البحث من اعمال الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل.
18. صندوق النقد العربي، 2022 (التجارة العربية البينية: الواقع والتحديات والافاق المستقبلية) دراسات اقتصادية، ابو ظبي.

#### ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. J.Tinbergen, 1956, International of economics Integration, 2 Edition, Amesterdan, Elsevier publishing Company.